العام، والابتعاد الكامل من السلطة الاسرائيلية. ويؤيد رجال الجبهة الديمقراطية، أيضاً، القيام بعصيان مدني كامل. ويعارض ذلك رجال «فتح» الذين يطالبون بالاستمرار، في الوقت الراهن، في العصيان المدني الانتقائي، الى حين تكتمل مرحلة التنظيم، التي يمكنهم، بعدها، الانتقال الى عصيان مدني شامل (رون ـ بن يشاي، **مصدر سبق ذكره**).

وتشير مصادر «فتح» والمؤيدين لخطها البراغماتي الى ان السكان، في الضفة والقطاع، ليسوا جاهزين، بعد، للخوض في مرحلة متقدمة من الانتفاضة. وهم يخشون أن يدير السكان، الذين لن يتمكنوا من الصمود أمام الضغوطات الاسرائيلية المضادة، ظهورهم للانتفاضة ولقادتها ويكفّون عن الامتثال لهم. ويشارك قادة المجمع الاسلامي رجال «فتح» مخاوفهم. «فالمنظمة الاسلامية الاصولية... تعارض بدورها، التطرف المتمثل في العصيان المدني. ويفضل زعيمها، ذو الشخصية الكاريزماتية، الشيخ ياسين، القيام بنشاط جماهيري في الشارع، على محاولة الانفصال عن السلطة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**).

على أية حال، اذا كان هذا هو توجه الانتفاضة، بشكل عام، وبغض النظر عن الخلافات والتباينات في شكل، وحجم، العصيان المدني، فهناك مسألتان أساسيتان لا بد من أخذهما في الاعتبار، وهما: توزيع الامدادات على المواطنين بشكل واسع؛ ورغبة المواطنين هؤلاء في قطع روابطهم وصلاتهم مع السلطات الاسرائيلية. وفي هذا الصدد، مورس بعض اشكال قطع العلاقات في احدى المناطق ؛ كما تمّ الاحجام عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال؛ كذلك تمّت اعادة بطاقات الهوية التي تشكل المفتاح الذي تتحكم من خلاله اسرائيل في مراقبة السكان (داود كتّاب، «الانتفاضة؛ الضرائب وبطاقات الهوية»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

فقد ظلت قرية بيت ساحور، القريبة من بيت لحم، أكثر من أسبوع تحت حصار فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، الى أن تحولت الى وضع أشبه بقرية تقع على خط مجابهة عنوانها العصيان المدني الفلسطيني في الضفة الغربية. من داخل الحصار، التزم سكان القرية وعددهم تسعة آلاف مواطن، بيوتهم، استجابة لعملية عصيان مدني بطيئة، نفذوها جميعاً. وقد قام أكثر من ثلاثمئة مواطن، من سكان القرية، باعادة هوياتهم الى نائب رئيس البلدية فيها (ذكرت «فلسطين الثورة»، في عددها الرقم ٧١١، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧، ان عدد الذين أعادوا هوياتهم هو الف شخص). وشكل هذا الاجراء حلقة هامة في سلسلة الاجراءات التي اتبعتها، تدريجياً، بيت ساحور، في اطار تنفيذ حملتها للعصيان المدني. وقد تمّ تنظيم اعمال التعليم، وبعض جوانب العمل الاجتماعي، مما اعتبرته الادارة المدنية تحدياً، أشبه بـ «جوزة قاسية» (جويل غرينبرغ، «بيت ساحور، نموذج هادىء للانتفاضة»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٧/١٥). فالبطاقات التي أصدرتها السلطات العسكرية الاسرائيلية تشبه الحبل السري الذي يصل الفلسطينيين بقوات الاحتلال؛ اذ على جميع الفلسطينيين، ممن هم فوق سن السادسة عشرة، حمل هذه البطاقات التي تتضمن الاسم الكامل لحاملها، ومكان اقامته، وعقيدته. وثمة بطاقات تحمل اشارة خاصة تنبىء بأن صاحبها كان دخل السجن من قبل (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

وتبرز مخاطر وجود مثل هذه المعلومات في حالات المواجهة التي تقع بين المتظاهرين عموماً وقوات الاحتلال. فحين يصل الجنود الى ساحة مواجهة ما يقومون بمصادرة هويات جميع المواطنين المتواجدين في المنطقة وجوارها، ويأمرونهم بتنظيف الشوارع من الحجارة، والقيام بطلاء الشعارات المكتوبة على الحيطان، وانزال علم فلسطين، وغير ذلك. ويعلن الجنود، بعد ذلك، اسماء من صودرت هوياتهم عبر المذياع، لمعرفة ما اذا كان حاملها مطلوباً للسجن (**المصدر نفسه**).

وتتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي اللجان الشعبية في بيت ساحور بتنظيم، وقيادة، حملة العصيان المدني فيها. وبناء عليه، اعتقلت عدداً من الاشخاص ممن تدعي بأنهم أعضاء في اللجان، ووضعتهم قيد الحجز الاداري مدة ستة شهور (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**). وقال سكان بيت ساحور أن حصار الايام العشرة للقرية ساعد في تقوية اللجنة المحلية فيها، من خلال لعبها